المحلية الصباح
العدد 2070 - السنة السابعة
الاحد 5 ربيع الآخر 1436 - الموافق 25 يناير 2015
Sunday 25 january 2015 - No.2070 - 7th Year

تأجيل بطاقات الاحتياط للدفعة 12 من قسائم غرب عبدالله المبارك

اعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بانه قد تم تأجيل توزيع بطاقات الإحتياط للدفعة الثانية عشر من القسائم الحكومية في منطقة غرب عبدالله المبارك وعددهم 60 بطاقة إلى بعد غد بدلا من اليوم

الأولى في المحافظة والرابعة على مستوى الكويت

الشطي : تسجيل «ضاحية مبارك الكبير» كمدينة صحية

احمد الشطي

أحمد الرجيب

- المحافظ الرجيب وافق على تشكيل لجنة تنسيقية لمتابعة متطلبات الإعلان
- مبادرة المدن الصحية تهدف إلى وضع الصحة في قلب دوائر صنع القرار
- نهدف لإشعال جذوة التطوع للوصول إلى استدامة التطور وتحسين الخدمات

اعلن ضابط الاتصال الوطني لمبادرة «المدن الصحية» لدى منظمة الصحة العالمية الدكتور احمد الشطي توقيع نموذج تسجيل «ضاحية مبارك الكبير» كمدينة صحية في الكويت.

وقال الشطي لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس إن محافظ مبارك الكبير أحمد الرجيب وقع نموذج طلب الإنضمام الى المدن الصحية العالمية لتكون الضاحية اول مدينة صحية في المحافظة والرابعة على مستوى الكويت بعد كل من «اليرموك والعديلية» بمحافظة العاصمة و«الرحاب» بمحافظة الفروانية.

واضاف ان الرجيب وافق على تشكيل لجنة تنسيقية لمتابعة متطلبات الإعلان

موضحا أن مبادرة المدن الصحية تهدف الى وضع الصحة في قلب دوائر صنع القرار واشراك الأهالي في مبادرات تخص اولوياتهم المحلية كما تشعل جذوة التطوع على مستوى كل مدينة للوصول الى استدامة التطور وتحسين الخدمات.

ولفت الى تطلع محافظ مبارك الكبير الى تسجيل مدن صحية اخرى هذا العام عبر زيادة التواصل مع مكتب المدن الصحية بوزارة الصحة من جهة والجهات المعنية بخدمات المنطقة الحكومية كوزارات الصحة والتربية والدولة لشؤون البلدية والأشغال العامة والكهرباء والماء والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للشباب والرياضة اضافة الى مؤسسات المجتمع المدني التطوعية وغير الربحية على وجه الخصوص.

وأشاد الشطي باهتمام وزير الصحة الدكتور علي العبيدي ووكيل الوزارة الدكتور خالد السهلاوي بهذه المبادرة وتطلعهما الى تسجيل جميع مدن الكويت وضواحيها كمدن صحية لما لذلك من أثر كبير في تجسيد مفهوم المسؤولية المشتركة لتعزيز الصحة. وذكر أن مبادرة المدن الصحية تعد أداة فعالة لتحسين المساواة الصحية في المناطق الحضرية وتكوين التحالفات المجتمعية السياسية والمهنية والتقنين لبلوغ المرامي لتحسين الصحة من خلال منهجية متكاملة.

وقال الشطي إن تصنيف اي مدينة لتكون صحية يجب أن يستكمل ثلاث خطوات هي الإنضمام الى الحركة الاقليمية المعنية بالصحة والتحضر والانضمام الى الشبكة الاقليمية للمدن الصحية وطلب اجراء تقييم من اجل تصنيفها مدينة صحية عالمية وتتلقى شهادة بهذا التصنيف من المكتب الاقليمي.

من جانبها اكدت رئيسة مكتب المدن الصحية بوزارة الصحة الدكتورة امال اليحيى ثقتها بان العديد من الضواحي في الكويت يمكنها اجتياز غالبية النقاط ال80 وفق الدلائل الارشادية الواجب اجتيازها ليتم تسجيلها مدنا صحية.

طالب بتفعيل دور اللجنة العليا للدسلكسيا والتي تعد الأولى من نوعها في العالم

القطامي : تخصيص 22 مدرسة لتكون صديقة لمعسري القراءة

محمد القطامي

- مشروع «ساعدني أقرأ صح» وطني بامتياز يحافظ على طاقة المجتمع
- عسر القراءة بمدارس الأحداث ضعف النسبة عن المدارس العادية
- نسبة كبيرة من المساجين يعانون من الدسلكسيا ويحتاج الأمر إلى تعاون الداخلية

طالب رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية للدسلكسيا محمد القطامي بتفعيل دور اللجنة العليا للدسلكسيا والتي تعد الأولى من نوعها في العالم والتي كان من ثمار عملها كما يقول تخصيص 22 مدرسة من مدارس الكويت لتكون صديقة لمعسري القراءة

مشيرا إلى أهمية عمل اللجنة التي تخدم عشرات الآلاف من ابنائنا في مدارس الكويت الذين يعانون من عسر القراءة والذين تخطى تعدادهم الخمسين الف معسرا.

وقال القطامي في تصريح صحفي ان الجمعية استكملت كافة استعداداتها لإطلاق حملتها الوطنية الجديدة «ساعدني اقرأ صح» والذي سيساهم في إنقاذ المجتمع من تحمل أعباء تعطيل هذه الشريحة التي تتخطى الطلبة والطالبات في المدارس الى كافة مؤسسات الدولة بناء على عدة دراسات ميدانية اكتشفنا خلالها ان مشكلة عسر القراءة بمدارس الأحداث ضعف النسبة عن المدارس العادية وبالتالي تحتاج تضافر الجهود والتنسيق مع وزارة الشؤون وكذلك في دراسة أخرى تبين ان نسبة كبيرة من المساجين يعانون من الدسلكسيا ويحتاج الأمر الى تعاون وزارة الداخلية وجهودها

واضاف قائلا : وحتى قطاع الجيش به شريحة كذلك تعاني الدسلكسيا ومن ثم باتت الحاجة لتعاون وزارة الدفاع ضرورة

واضاف : ليس لدينا خيار الا التعاون لمواجهة هذه المشكلة لان ظاهرها مساعدة المعسر قرائيا لكنها في الحقيقة هي مساعدة للمجتمع كله من ان يتحمل هدر طاقة فئات كثيرة في المجتمع.

واضاف القطامي قائلا : ان مشروع ساعدني اقرأ صح هو مشروع وطني بامتياز وهو مشروع رائد وضخم ومن الصعوبة بمكان ان تتحمله هيئة مجتمعية واحدة بل يحتاج الى كافة مؤسسات الدولة وهيئاتها ليعمل الجميع يدا واحدة لمواجهتها كمشكلة اجتماعية مستعصية.

استمرار دخول السمك والروبيان دون شهادات صحية وبيطرية

خليفة المطيري: على البلدية التشديد على المنافذ لمنع دخول الأغذية الفاسدة

مطالبات بتشديد اجراءات البلدية لمنع دخول الأسماك الفاسدة

- القوانين الكويتية عظيمة ولم تترك أي أمر إلا ووضعت له ما ينظمه لكن المشكلة في التطبيق
- يجب تغليظ العقوبات على تجار الفساد لأن من يتلاعب بالصحة العامة يستحق المحاسبة

دعا خليفة المطيري مدير شركة أسماك الخليج الكويتيه المسؤولين في البلدية إلى ضرورة التشديد على المنافذ البرية والتحقيق في قضية التهاون في الأوراق الثبوتية المطلوبة لدخول السمك والربيان في بعض المنافذ البرية لافتا إلى دخول أطنان من السمك والربيان يوميا عبر منفذ النويصيب البري دون أوراق ثبوتية سليمة « شهادة منشأ مصدقة وشهاده صحيه بيطرية وأخرى صلاحيه صحية».

وأكد أنه منذ يومين دخلت شحنة عبارة عن 200 كرتون سمك وربيان كل كرتون بها ما يزيد عن 22 كيلو بدون أي أوراق ثبوتية فلا شهادة بيطرية ولا شهادة صحية ولا شهادة منشأ معتمدة من الجهة المصدرة موضحا ان هذه الأمور خطيرة جدا على الصحة العامة داعيا وزراء النفط والبلدية والصحة بالوقوف أمام سيل الأغذية الفاسدة الذي يدخل البلاد.

وأضاف أن هناك شحنات من السمك والربيان تدخل يوميا في شاحنات مشددا على ضرورة الالتزام بالأوراق الثبوتية والشهادات البيطرية والصحية وبلد المنشأ لحماية المواطنين من الغش التجاري والأغذية الفاسدة.

وقال المطيري أن مايحدث مهزلة كبرى تستدعي تحرك المسؤولين للحفاظ على الصحة العامة مؤكدا أن القوانين الكويتية عظيمة ولم تترك أي أمر الا ووضعت له ما ينظمه من بنود لكن المشكلة في تطبيق هذه القوانين حيث هناك من يغلب مصالحه الخاصة على المصلحة العامة وتتدخل الواسطة والمحسوبية لعرقلة تنفيذ القوانين والدليل أطنان الأغذية الفاسدة التي تدخل البلاد ويتم ضبطها في الكثير من المطاعم والأسواق.

وطالب المطيري إدارة الأغذية المستوردة بالبلدية بالقيام بواجبها في محاربة تجار الأغذية الفاسدة وعمل اللازم وتشديد الإجراءات ومنع جميع الشحنات المخالفة من دخول البلاد حفاظا على صحة المواطنين وحماية لهم من الغش التجاري المتمثل في احضار الربيان والسمك المجمد وتسييله وبيعه في المزاد على أنه طازج والذي يفقد الكثير من عناصره الحيوية في عملية التسييل بالإضافة إلى أن هناك أسماك وربيان فاسد بسبب سوء التخزين ويكتب عليها تواريخ ومعلومات مغلوطة مطالبا بضرورة وضع مختبرات متطورة في المنافذ وتغليظ العقوبات على تجار الفساد لأن من يتلاعب بالصحة العامة يستحق المحاسبة.

اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي ناقش قضايا المواطنين

العازمي: يجب إعادة النظر في زيادات المحروقات لكبح جماح ارتفاع الأسعار

بدر العازمي

- نناشد الحكومة ومجلس الأمة تبني سياسات متوازنة من خلال تشريعات تربط الأجور بالأسعار
- بعض المسؤولين يؤجلون صرف البدلات تحت ذريعة ما يسمى بالمزيد من الدراسة

صرح بدر خالد العازمي رئيس اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي بأن المكتب التنفيذي للاتحاد قد عقد اجتماعه الدوري ثم عقبه الاجتماع المشترك مع رؤساء النقابات الأعضاء بالاتحاد - حيث تم خلال الاجتماعين استعراض العديد من الأمور التي تهم المواطنين والأحداث الجارية وخاصة تلك التي تمس الطبقة العاملة وتلمس حياتهم المعيشية وعلى وجه الخصوص تحرك الأسعار في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة - من شأنها أن تؤثر على القدرة المعيشية للمواطنين وعليه فقد تم اتخاذ العديد من التوصيات للتعامل مع هذه الأوضاع - لكون أن الاتحاد والنقابات الأعضاء يمثلون الشريحة الأكبر من أبناء الوطن.

وكان من اللافت للنظر في هذا السياق هو التعرض لأحدث القضايا على الساحة وهي رفع الدعم عن الديزل والذي قد أدى الى اشتعال الأسعار ومن الطبيعي أن يكون لهذا الارتفاع تأثيره بدرجة كبيرة على ذوي الدخل المحدود - ولا ينال من أوضاع وقدرة أصحاب الدخول المرتفعة فان تأثيره بالنسبة لهم قد يكون متعدما - ولعل ما يدعو الى التساؤل هو ان أسعار النفط على المستوى العالمي قد تدنت بدرجة كبيرة ومن المفترض تبعا لذلك أن تنخفض أسعار جميع مشتقاته على المستويات المحلية - الا انه من العجيب أن الكويت قد أخذت منحى مغاير لطبيعة الأمور وساهمت في تصعيد الاسعار - مما أضاف أعباء على كاهل الأسر المعدمة والمحتاجة والطبقة العاملة على وجه الخصوص لكون أن مواردها محدودة وقاصرة على روافيها فهي موارد ثابته ولا يلم زيادتها بما يواكب زيادة الاسعار وبالتالي فإنها هي الطبقة الاشد والاكثر تأثرا بغلو الاسعار لمحدودية مواردها.

ومن هنا فانه يجب إعادة النظر في هذه الزيادات لهدهة ارتفاع الأسعار بشكل جنوني في الآونة الأخيرة - ومن هنا فان الاتحاد واعضاء النقابات يتوجهون بالنداء والمناشدة إلى كل من الحكومة والأخوة في مجلس الأمة من تبني سياسات متوازنة من خلال سن التشريعات التي تربط الأجور بالأسعار بدلا من تأكل الموارد بسبب ارتفاع الأسعار وتأثيره على الأسرة الكويتية وعدم استقرارها تحت وطأة الحاجة وعدم كفاية الموارد الخاصة بها.

وأشار العازمي أنه تلى ذلك بحث موضوع البدلات المقررة للموظفين العاملين في الوزارات وما يتبعها من هيئات ومؤسسات عامة - حيث تبين أن هناك بعض المسؤولين الذين يؤجلون صرف هذه البدلات تحت ذريعة ما يسمى بالمزيد من الدراسة وهي حجج أو مبررات غير قائمة على أساس أو منطق

فانه من المفهوم ان هذه البدلات قد اصبحت تشكل جزءا وقدرا مهما في دخل الأسرة وتعول عليها في ترتيب أمورها وتلبية احتياجاتها وأن من شأن التأخير في صرف هذه البدلات أن يزيد من إرهاق المواطنين الذين يواجهون أساسا أعباء ارتفاع الأسعار - ولعل أن ما يثير الدهشة والاستغراب أن من يصدرون هذه القرارات غير المنطقية لا يقدرون عواقبها أو تبعاتها فما يعنيهم هو استقرارهم على كراسي المسؤولية والتشبث بها غير عابئين بالطبقات الكادحة.

كما نوه العازمي إلى انه قد تم تناول القضية الخاصة بان يحصل الموظف المستقيل على أجازة 180 يوم بدلا من 90 يوم إلا انه من المؤسف ايضا ان طالعتنا بعض الأخبار بانه قد تم تأجيل اقرار هذا الاقتراح لمزيد من الدراسة وهذا مبدأ قد بدأ في الآونة الأخيرة كمبرر أو شماعة لتعطيل صدور القوانين والقرارات التي تصب في مصلحة العامل وكانه الطرف الضعيف المغلوب على أمره وان كافة قرارات الترشيد او غيرها من السياسات الأخرى في سبيل إقرارها تبدأ بالنيل من مكتسبات الطبقة العاملة وكانها هي التي تدفع ضريبة اعباء او إنقاذ أي سياسة تعتزم الجهات المسؤولة إخراجها إلى الواقع فهي دائما الطبقة التي تدفع الثمن او الضريبة لأي ازمات او انتكاسات اقتصادية

واردف العازمي انه قد تم مناقشة ما تناولته وسائل الإعلام مؤخرا بشان تبني بعض الأخوة في مجلس الأمة لمشروع قانون يقضي بتطبيق نظام الصوت الواحد على العديد من الجهات ومن بينها المنظمات النقابية والجمعيات ذات النفع العام ولقد سافت المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع العديد من المبررات التي تلخصت في الرغبة إلى الارتقاء بالاتحادات والأندية الرياضية وجمعيات النفع العام والنقابات العمالية والبعد بها عن الشطط والغلو في الأطروحات الانتخابية وتفتيت مظاهر التعصب - ولقد اكد المجتمعون إلى ان هذه المبررات التي تم إيرادها في مشروع القانون المقترح ومذكرته الإيضاحية لامجال ولا مكان لها في العمل النقابي

حيث أن الحركة النقابية تعمل في جو من التعاون والتآلف بعيدا عن مظاهر التكتل في الانتخابات البرلمانية او غيرها من الانتخابات الأخرى فهي تقوم على إيثار مصلحة العمال وارتقائهم والبعد عن المزايدات والوعود الرنانة ولها من الخصوصية ما يجعلها بمنأى عن كل هذه التداعيات او المبررات الرامية إلى محاولة فرض هذا التوجه على الحركة النقابية وهو أمر لن تقبله الحركة النقابية تحت اي ظرف من الظروف ومهما كانت الأسباب لان هذا يتعارض مع خصوصيتها واستقلاليتها كونها صاحبة قراراها حيث أن الجمعية العمومية للمنظمة النقابية هي صاحبة السلطة العليا في إقرار النظام الأساسي وانتخاب مجلس الإدارة ومراقبة الحسابات وتعديل النظام الأساسي وحل المنظمة النقابية وتصفية أموالها وكذلك السجلات والدفاتر التي تحتفظ بها المنظمة وأسس الرقابة الذاتية.

ويتضح من هذا النص انه قد أطلق العنان للجمعية العمومية للمنظمة النقابية في أن تمارس دورها وتختار من يمثلها في مجالس ادارتها بحريتها وإدارتها دون أي تدخل او رقيب من خارج نطاق العملية النقابية وان رقابتها ذاتية تنبع من داخلها وليس من أي جهة أخرى خارج نطاق المنظومة النقابية

ولقد جاءت الاتفاقيتين الدوليتين رقم 87 بشان الحرية النقابية وحماية التنظيم ورقم 98 بشان تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية واللتان تم التصديق عليهما من قبل دولة الكويت مؤكدتين لحرية العمل النقابي وحيث نصت المواد « 1 ، 2 ، 3 » من الاتفاقية رقم 87 على حرية العمل النقابي وعلى وجه الخصوص فقره « 2 » ماده « 3 » على التالي « تمنع السلطات العامة من أي تدخل من شانه ان يقيد هذا الحق او ان يعيق ممارسته المشروعة».

ومن هنا فان احكام هاتين الاتفاقيتين ملزمتين لدولة الكويت ومن شان التدخل في ارغام المنظمات النقابية على فرض نظام يأتي من خارج ادارتها فانه سوف يترتب عليه تبعات قانونية تسئ الى سمعة دولة الكويت بادعاء الهيمنة على منظمات العمل النقابي وتقييد اليات عمله بما يتعارض مع اسس العمل النقابي الدولي.